

في السوق المحلية ، يشير الى أنه كان لا بد أن تنخفض الأجور انخفاضا كبيرا قبل أن تصبح المنتجات اليهودية في وضع تنافسي .

الا أن أي هبوط في معدلات الأجور كان سيمثل انخفاضا في مستوى المعيشة في الوطن القومي ، بما يظهر الطبيعة المصطنعة لبحبوحة الوطن . ومثل هذا الانخفاض كان سيقود الى ازدياد حركة الهجرة من فلسطين التي بدورها كان يمكن أن تعكس اتجاه حركة رأس المال بقلبيها من واردات دائمة الى صافي صادرات . ذلك كان سيزيد من مشكلات الصناعة اليهودية باحداثه دورة يمكن أن تقف فقط عندما يصبح مستوى معيشة اليهود في فلسطين مساويا لمستوى معيشة سكان فلسطين العرب . فالوقف الكامل لواردات رأس المال كان سيفرض على الصناعة اليهودية في فلسطين أن تتجاز عملية انكماش واعدة تنظيم مؤلة تصبح بعدها بالضرورة قادرة على البقاء دون الاعتماد على رأس المال الاجنبي .

الا أن الصناعة في « الوطن القومي » كانت قد نجت من مثل هذه المصيبة في الثلاثينات بواسطة انبعاث جديد لواردات رأس المال عام ١٩٢٨ . وهكذا كان الحبل السري قد انسد بصورة مؤقتة فقط . وبحلول عام ١٩٣٩ بدأ الاستثمار في الصناعة والانتاج الصناعي يعود الى ما كان عليه في السابق .

الخاتمة

ان الرد الاكثر بداهة على القول ان الصناعة اليهودية في فلسطين بحلول عام ١٩٣٩ قد أصبحت غير قادرة على البقاء دون الاعتماد على رأس المال الاجنبي هو حقيقة ان الصناعة اليهودية ، التي تسمى الآن الصناعة الاسرائيلية قد استطاعت فعلا البقاء وهي تنمو باستمرار . اذ يبلغ ناتج اسرائيل الصناعي الان أكثر من بليون دولار في العام ويضم نشاطات صناعية جديدة مثل العجلات والطائرات والقذائف . غير ان تفحصا أكثر ابعانا للتطور الصناعي اليهودي خلال عشرين السنة الماضية يظهر ان الصناعة الاسرائيلية تواجه العقبات نفسها التي لاحقت الصناعة اليهودية خلال الانتداب . فهي لا تزال تعتمد على المواد الخام المستوردة حيث لم تكتشف أي موارد طبيعية جديدة . كما تستمر حركة الهجرة في دعم السوق المحلية للصناعة الاسرائيلية ، ولكن السوق تبقى صغيرة بالمقاييس الحديثة حتى باضافة السوق العربية التي وقعت تحت الاحتلال والتي تبلغ مليون نسمة . وتستمر هجرة العمال المهرة حيث تقوم على اكتافهم الصناعات الجديدة . الا أنه يستمر أيضا حلم الصهاينة في توفير مستوى من المعيشة ليهود فلسطين يساوي ذلك السائد في بلدان أوروبا المتقدمة ، مما يبقى الأجور متضخمة بصورة اصطناعية . وبالتالي فالصناعة الاسرائيلية تواجه المشاكل في قدرتها على المنافسة في السوق العالمية . وتبقى صادرات السلع الصناعية بالنسبة الى مجمل الناتج الصناعي منخفضة بالنسبة لامة صغيرة تعتمد على التجارة . كما ان أكثر من ٤٠ ٪ من الصادرات الصناعية تأتي من صناعة واحدة هي صقل الالماس ، التي بسبب استعمالها مدخلا input واحدا هو اليد العاملة الماهرة لا تستطيع أحداث التطورات في الصناعات المحلية المساندة الا قليلا . ويبقى جل الصناعة الاسرائيلية يتكيف بالاحتياجات المحلية للسلع الاستهلاكية والمساكن ، ويعتمد في ازدهاره على دفق مستمر من المهاجرين ورأس المال .

واسرائيل ليست أقرب الى الاستقلال الاقتصادي من «الوطن القومي» الذي انبثقت منه . فاسرائيل ، مثل «الوطن القومي» ، تستورد دائما أكثر مما تصدر ، والاقتصادي اليهودي نفسه الذي حذر من مخاطر الاعتماد على واردات رأس المال في الثلاثينات يواصل الاشارة الى ان « أي ارتفاع في العجز التجاري ، حتى لو تمت تغطيته بواسطة مصادر